

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢٣

الأربعاء، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) السيد روسكو	الرئيس
السيدة إيفستيغنيفا الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة دوتلاري ألبانيا	
السيدة الحفيتي الإمارات العربية المتحدة	
السيدة بيرن ناسون أيرلندا	
السيد دي أوليفرا فريتاس البرازيل	
السيد جانغ جون الصين	
السيدة نغيما ندونغ غابون	
السيد أغيمان غانا	
السيدة برودهيرست إستيفال فرنسا	
السيد كيماي كينيا	
السيد غوميس روبليدو فردوسكو المكسيك	
السيدة هايمبراك النرويج	
السيد رافيندران الهند	
السيد ميلز الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو

(S/2022/276) الديمقراطية والمنطقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-33165 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2022/276)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى؛ وسعادة السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسيد دينيش مهتاني، الخبير المستقل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وينضم السيد كاهولو والسيد مهتاني إلى هذه الجلسة عبر التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/276، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (تكلم بالفرنسية): أرحب بهذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بأخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2022/276).

منذ أن قدمت آخر إحاطة إلى المجلس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8884)، أظهرت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى اتجاها مشجعا من حيث الحوار والتعاون والتكامل، وبصفة عامة، الإرادة المستمرة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. والتقرير المعروض على المجلس اليوم يسلط الضوء على ذلك الاتجاه ويقدم عدة أمثلة توضيحية. بيد أن هذا الاتجاه الإيجابي قد تعطل جراء الأزمة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تفاقمت مع استئناف حركة ٢٣ مارس أنشطتها العسكرية في الربع الأخير من العام الماضي، وشنها هجمات على عدة مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما يبعث على مزيد من الأسف أن هذه الحالة تحدث بعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على توقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمردي حركة ٢٣ مارس على إعلان نيروبي لعام ٢٠١٣، الذي التزمت فيه تلك الجماعة المسلحة، التي هزمت عسكريا، بعدم العودة لحمل السلاح. وكما قلت أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال اجتماع هام عقد بشأن منطقة البحيرات الكبرى قبل عدة أيام، أود أن أكرر هنا ندائي الرسمي إلى تلك الجماعة المتمردة بإلقاء أسلحتها. لقد عانى الناس كثيرا جدا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا تستطيع المنطقة تحمل حدوث أزمة أخرى.

وبالمثل، من المؤسف أن تواصل القوات الديمقراطية المتحالفة وغيرها من الجماعات المسلحة المحلية ارتكاب الفظائع ضد المدنيين. وكما تحقق تلك القوات المتحالفة على وجه الخصوص غاياتها الشريرة، يبدو أنها لا تزال تستفيد من شبكة من المجندين في المنطقة، بل وخارجها، على نحو ما أكدت الاعتقالات الأخيرة التي تمت خلال العمليات المشتركة التي قامت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

كل ذلك يذكرنا بأن السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال هشاً للغاية، ويذكرنا بمدى حاجتنا المستمرة إلى تكثيف جهودنا المشتركة لإيجاد منطقة خالية تماما من أهوال الحرب. وأود أن أعرب

التزم رؤساء الدول، في جملة أمور، بحشد جهودهم بدرجة أكبر من أجل التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات المتعددة والمتزايدة التي تواجه المنطقة. وأكدوا من جديد أيضا التزامهم بالاتفاق الإطاري بوصفه مناهج عملهم.

وأود أيضا أن أرحب بالتقارب في وجهات النظر بين رؤساء الدول بشأن الأولويات الإقليمية بغية التصدي للعوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار والنزاع والزخم الجديد الذي وفروه في ذلك الصدد.

وأود أن أشيد بقيادة الرئيس كينياتا الذي استضاف، في نيروبي في مناسبتين خلال شهر نيسان/أبريل، نظراءه في المنطقة خلال مؤتمري قمة هامين للنظر في التحديات الأمنية المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوصل إلى حلول محددة.

وأرحب بأن اجتماع نيروبي الذي عُقد في ٢١ نيسان/أبريل خرج بوعد باتباع نهج عملي وحازم على حد سواء، يعطي الأولوية للحوار بين ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة، بتيسير من كينيا. وأود أيضا أن أشجع جميع الأطراف على مواصلة ذلك الحوار المفتوح والصريح بغية إيجاد حل دائم لمسألة انعدام الأمن المريرة.

والمستوى الثالث من العمل هو الدعم المستمر من المجتمع الدولي للمنطقة. وتلك التعبئة من أجل المنطقة أمر لا غنى عنه لأن الإنجازات التي تحققت بالفعل تستحق الصون. وأدعو أعضاء مجلس الأمن وأعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذين أجري معهم اتصالات منتظمة، إلى دعم جهود الحوار الإقليمي. وتحتم عملية التشاور الجارية لمتابعة قرارات الاجتماع تقديم دعم سريع للاستراتيجية الجديدة لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية على الصعيد الوطني، ولخطة عمل فريق الاتصال والتنسيق على الصعيد الإقليمي.

وأود أيضا أن أرحب بالتعاون الوثيق مع زميلتي بينتو كيتا، رئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بالتعاون بين فريقينا على المستوى التقني.

مرة أخرى عن خالص التعازي لأسر ضحايا أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حالات الوفاة المأساوية لحفظ السلام أثناء تأدية واجبهم.

وعلى الرغم من تلك الحالة الهشة، أود أن أعرب عن اقتناعي بأنه لا يزال من الممكن توطيد المكاسب الهامة التي تحققت حتى الآن في المنطقة والمضي تدريجيا نحو إرساء سلام دائم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب بذل الجهود على ثلاثة مستويات على الأقل.

يظل المستوى الأول هو الحاجة الملحة إلى زيادة التعاون بشأن المسائل الأمنية. ويتجلى ذلك، في جملة أمور، في العمليات المشتركة التي تنفذها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا؛ ومذكرة التفاهم بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة التحديات الأمنية على حدودهما المشتركة؛ والمشاورات المنتظمة بين رؤساء أجهزة الاستخبارات في بلدان المنطقة؛ وإنشاء فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية؛ والجهود الجارية على مستوى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لوضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب في المنطقة. ويستحق هذا الاتجاه المستمر، الذي يهدف إلى الحد بشكل كبير من التأثير الشنيع للجماعات المسلحة، الترحيب والدعم.

ويستند المستوى الثاني إلى إجراء حوار مباشر ودائم على أعلى مستوى بين القادة في المنطقة بغية تخفيف حدة التوترات وتعزيز الثقة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين رواندا وأوغندا، الذي تميز، على وجه الخصوص، بإعادة فتح الحدود المشتركة، والعلاقات بين بوروندي ورواندا.

وأود أيضا أن أهنئ رؤساء دول المنطقة على توطيد ذلك الاتجاه المشجع في مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعقود في كينشاسا في ٢٤ شباط/فبراير. وأود أيضا أن أهنئ الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو على النتيجة الناجحة لذلك الاجتماع الهام الرفيع المستوى، الذي شهد مستوى استثنائيا من التعبئة. وفي تلك المناسبة،

والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الأسبوع المقبل، وهي تمثل فرصة لنا لالتماس الدعم في المراحل الأولية في سلسلة الإنتاج، ولا سيما من الشركات الكبرى، لجهود المنطقة الرامية إلى مكافحة استغلال الموارد المعدنية العالية القيمة والاتجار غير المشروع بها.

وبينما نواصل بذل الجهود لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه استراتيجية لبناء السلام، شارك مكنتي، بالشراكة مع منتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في تيسير إطلاق شبكة لرائدات الأعمال في منطقة البحيرات الكبرى وأعتزم الدخول في حوار مستمر مع المؤسسات الإقليمية بشأن سياساتها الجنسانية ومواصلة دعم تلك الشبكة لضمان استفادتها لأقصى حد من فرص التكامل الإقليمي، ولا سيما توسيع عضوية جماعة شرق أفريقيا بضم جمهورية الكونغو الديمقراطية إليها. ما دام الإفلات من العقاب الذي يغذي دورة العنف ويشجع التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة سائداً، سيكون من الصعب إعادة بناء الثقة بين الشعب والحكومة. وفي هذا السياق، سيواصل مكنتي دعم جهود بلدان المنطقة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما العمل الذي تقوم به شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن القضايا البارزة فيما يتعلق بالجريمة العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بذلك الموضوع، فإن الاجتماع المقبل لوزراء العدل في المنطقة، المقرر عقده في حزيران/يونيه في كينشاسا، سيتيح لنا تقييم تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد الصادر في أيار/مايو ٢٠١٩، وبالتأكيد توفير التوجيه للتعجيل به.

وسأكون مقصراً ما لم أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المستمر بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذه الأوقات غير المستقرة، حيث تظهر تحديات جديدة وقديمة، أود أن أدعو مجلس الأمن وغيره إلى إعادة تأكيد مناشدتي للمجتمع الدولي أن يظل محتشداً من أجل منطقة

اسمحوا لي بأن أسرد بعض المبادرات ذات الأولوية التي ستكون محل اهتمامي خلال الشهور المقبلة، تمثياً مع خطة عمل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى والقرارات الصادرة عن آلية الرقابة الإقليمية.

أولاً، سأواصل، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المساعي الحميدة والجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحسين علاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة. وبعد ذلك، أعتزم، بالتعاون مع المؤسسات الضامنة الأخرى وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، تقديم كل الدعم اللازم للتأكد من النشر الفعال للوحدة العملياتية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية. وأدعو المجلس إلى تأييد ندائي لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، سيواصل مكنتي أيضاً تقديم الدعم التقني واللوجستي لعملية نيروبي للسلام. وإذا كان بوسع مكنتي تقديم المساعدة، فإننا سنقف أيضاً على أهبة الاستعداد للإسهام في الجهود الرامية إلى إعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم من حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أوطانهم، كما حدث من قبل في عام ٢٠١٨. ونود أن نُذكر بأن تلك المبادرة كانت لها نتائج لا يستهان بها على صعيد الإعادة إلى الوطن.

وبالمثل، ومن أجل متابعة التوصيات السابقة الصادرة عن حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية، التي عقدت في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أعتزم مواصلة عملي في الأسابيع المقبلة مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتشجيع تعزيز امتلاك زمام "المبادرة الإقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية" على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولإعادة إرساء تلك الحلقة المفقودة في السلسلة، ستكون الدعوة السياسية التي تستهدف بلدان المنطقة، فضلاً عن التعاون الدبلوماسي مع بلدان المقصد للمعادن الاستراتيجية المهربة، أولوية بالنسبة لنا خلال الشهور المقبلة. من المقرر عقد الدورة الخامسة عشرة للمنتدى المعني بكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن بين منظمة التعاون

الديمقراطية، في ٣ أيار/مايو ٢٠٢١ حالة الحصار على أجزاء من الأراضي الوطنية، بما في ذلك كيفو الشمالية وإيتوري، وفقا للمادة ٨٥ من دستور الجمهورية. ويقوم برلمان الجمهورية بمراجعة وتجديد حالة الحصار كل ١٥ يوما. وبذلك أحرز البلد تقدما في قطاع الأمن، واستعادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية السيطرة على عدة قرى، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العنف القبلي وزيادة أنشطة الجماعات المسلحة قد استمر في تلك المناطق، الأمر الذي يثير لدينا قلقا بالغا. وقد نشرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مزيدا من القوات في إيتوري في آذار/مارس ٢٠٢٢. وهناك زيادة في عمليات القتل بالسواطير والسهام والأسلحة الصغيرة والبنادق. علاوة على ذلك، تزايدت الهجمات على مخيم للمشردين داخليا في إيتوري. يجب إدانة ذلك، ويجب دعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى إنهاء العنف وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

إن عودة ظهور الجماعة المتمردة "حركة ٢٣ آذار/مارس" في كيفو الشمالية يوم الثلاثاء، ٢٩ آذار/مارس، هي مسألة تثير قلقا بالغا للمنطقة. لقد هاجم المتمردون مواقع عسكرية في تشانزو وفي رونيو، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما تسبب في خسائر في الأرواح وتشريد لسكان محليين في هاتين القرينتين. وفي ١ نيسان/أبريل، أعلنت الجماعة وقفا لإطلاق النار من جانب واحد على الخطوط الأمامية لتجمع جومبا في إقليم روتشورو. إننا نهيئ بمجلس الأمن أن يدعم الجهود الإقليمية وجهود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية الأرواح البريئة في هذا الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى متيقظا من خلال نظامه لتعقب المعادن وإصدار الشهادات بغية ضمان عدم تمويل تلك الجماعات المسلحة عن طريق الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

البحيرات الكبرى لضمان أن تتمكن جميع الجهود المبذولة على جميع المستويات من الوفاء بوعودها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاهولو.

السيد كاهولو (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للمملكة المتحدة، بل ولمجلس الأمن بأسره، على إدراج هذا الموضوع البالغ الأهمية في برنامج العمل لشهر نيسان/أبريل ٢٠٢٢. كما أعرب عن امتناني للمملكة المتحدة من خلال ممثلتها، السفيرة باربرا وودوارد، وفريقها على القيادة المقتردة التي أظهرها حتى الآن وعلى دعوتي إلى مخاطبة المجلس.

إنه لشرف لي دائما أن أخطب مجلس الأمن. وبناء على الدعوة، يتعين علي أن أعرض وجهة نظري بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. لذلك سأقدم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في المنطقة فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية. وسأختتم بياني بتقديم بعض التوصيات لكي ينظر فيها مجلس الأمن.

تواجه منطقة البحيرات الكبرى تحديات أمنية مختلفة، نابعة أساسا من أنشطة القوات الهدامة والجماعات المسلحة العاملة في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان.

على الجبهة الأمنية، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية عودة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وقوات المتمردین والإرهابيون الإسلاميون، الذين يبثون الرعب عن طريق ذبح واختطاف المدنيين وإحراق القرى، في جملة أمور، وبخاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل تلك الجماعات المسلحة ميليشيات من "تعاونية الكونغو من أجل التنمية"، و"قوة إيتوري للمقاومة الوطنية"، و"القوات الديمقراطية المتحالفة"، و"جماعات الماي اي"، و"حركة ٢٣ آذار/مارس".

وفي محاولة للحد من الانعدام المتزايد للأمن، أعلن فخامة السيد فيليكس - أنطوان تشيسيكيدى تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو

ذلك، فإن عناصر من جبهة الإنقاذ الوطني، المعروفة باسم "ناس"، تواصل ارتكاب الفظائع ضد المدنيين وتنفيذ هجمات على مواقع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٨. وقد شاركت جبهة الإنقاذ الوطني في عمليات القتل والاختطاف والابتزاز وفي حرق مركبات على طول طريق جوبا - يي - كايا وطريق جوبا - نيمولي. وعلى الرغم من ذلك، واصلت حكومة جنوب السودان تنفيذ الاتفاق المنشط.

إننا نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره لدعم جهود حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية أوغندا، لمساعدة الأطراف في جنوب السودان على الإسراع بتنفيذ اتفاق السلام المنشط، الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والذي سعى إلى إنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، شاركنا المجتمع الدولي الدعوة إلى الحوار بين الأطراف في جنوب السودان بغية وضع حد للفتنة.

وتمر جمهورية السودان بفترة انتقالية بعد التغيير الثوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد وضعت الثورة السودان على طريق التحول الديمقراطي والسلام والاستقرار، لكن البلد لا يزال يواجه تحديات في مجالي السلام والتنمية الاقتصادية. بيد أن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كان سعيدا بمشاهدة بعض الإنجازات، مثل توقيع اتفاق جوبا للسلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ واستضافة وتسهيل مفاوضات السلام التي توجت بتوقيع اتفاقية السلام المنشطة لجنوب السودان.

وتعكف حكومة السودان، في الوقت الراهن، على تنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونهيب بمجلس الأمن أن يشجع جميع الأطراف السودانية على الانخراط في حوار سياسي يفضي إلى توافق في الآراء بغية تنظيم انتخابات حرة وشفافة بحلول نهاية الفترة الانتقالية، بما يتفق وسيادة القانون والحريات الأساسية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال الحالة الأمنية تثير القلق في أعقاب أنشطة الجماعات المسلحة في بعض أجزاء من الشمال والشمال الشرقي والشرق والغرب والوسط في ذلك البلد. ويلاحظ أن جماعة مبورورو تساعد جماعة "الوحدة من أجل السلام في وسط أفريقيا" وجماعة "العودة والاستصلاح وإعادة التأهيل"، كما أنها تتاجر بالأسلحة داخل جمهورية أفريقيا الوسطى. ويلاحظ وقوع اشتباكات متكررة بين جماعات عرقية مسلحة متنافسة لتأييد أو معارضة تنفيذ اتفاق الخرطوم للسلام و خارطة طريق لواندا. ومن خلال القيادة القديرة لفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنيسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، استضافت المنظمة ثلاثة مؤتمرات قمة مصغرة بشأن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٢٠ نيسان/أبريل و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وقد أسفرت تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى عن إعلان لوقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ من قبل فخامة السيد فوستان أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لخارطة الطريق المشتركة المعتمدة في نهاية مؤتمر القمة المصغر المعقود في ١٦ أيلول/سبتمبر.

وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار، لا تزال هناك انتهاكات لخارطة الطريق المشتركة، ولا يزال يجري الإبلاغ عن حالات عنف في البلد. وما زلنا نحث الأطراف المتحاربة على احترام تنفيذ خارطة الطريق المشتركة ودعم الفريق التقني الذي يضم جمهورية أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية رواندا بشأن متابعة عملية تنفيذ خارطة الطريق المشتركة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. نهيب مرة أخرى بمجلس الأمن أن يظل متيقظا وأن يَبقي المسألة قيد نظره.

لا يزال الوضع في جنوب السودان متقلبا. ففي آذار/مارس وردت تقارير عن تصاعد التوترات والاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الجيش المعارض في مقاطعات ولاية أعالي النيل، في انتهاك كامل للاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم عام ٢٠١٨. علاوة على

للمجلس بأن يبقي المسائل المتعلقة بالمنطقة قيد نظره ويكرس لها جهوده. وأود أن أؤكد مجدداً وأشد، بصفتي ممثلاً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على قدرة قادة المنطقة على التوصل إلى حلول توفيقية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. إن مؤتمر القمة المصغر الأخير بشأن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ وحضره رؤساء دول وحكومات جمهورية كينيا وجمهورية بوروندي وجمهورية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا، مبادرة جديرة جداً بالثناء. ونهيب بمجلس الأمن أن يدعم القرارات الصادرة عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاهولو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مهتاني.

السيد مهتاني (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. ويشرفني أيضاً أن أتمكن من القيام بذلك أمام ممثلين من منطقتي البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا، الذين تعاملت مع سلطاتهم بشيء من التعمق على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. تستند التعليقات التالية إلى رؤى تم جمعها خلال هذه الفترة، وكذلك إلى مقابلات جديدة أجريتها في منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية.

إننا نجتمع اليوم في أعقاب التطورات المثيرة للقلق في منطقة البحيرات الكبرى. ففي الأسابيع الأخيرة، عادت حركة ٢٣ آذار/مارس (M-23)، التي فرت من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية واستسلمت للسلطات الأوغندية والرواندية في عام ٢٠١٣، إلى الظهور في مقاطعة كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أثار مرة أخرى شبح أزمة أمنية إقليمية. وفي غضون ذلك، وجدت القوات الديمقراطية المتحالفة، التي عادت أيضاً إلى الظهور منذ عام ٢٠١٣ والمسؤولة عن المذابح المستهدفة والعشوائية ضد المدنيين أيضاً في كيفو الشمالية، حليفاً جديداً، هو تنظيم الدولة الإسلامية،

ويسعدنا، بالإضافة إلى ذلك، أننا شهدنا استضافة المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاق الخرطوم بين أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، والأهم منه، أود أن أكرر طلب فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من مجلس الأمن أن يعيد النظر على وجه السرعة في حظر الأسلحة، الذي ما زال يؤثر على قدرة قوات الدفاع والأمن على حماية السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى واستعادة القانون والنظام في البلد والحفاظ عليهما. ولا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية إلا بإدخال تحسينات على الدفاع والأمن والحالة الإنسانية في البلد.

وبصفة عامة، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى تواجه تهديدات من الإرهاب وظاهرة المقاتلين - المرتزقة المنبثقة عن الجماعات الإرهابية العالمية والإقليمية التي تواصل التجنيد وزرع نزعة التطرف والتخطيط للهجمات وتنفيذها. ويظل الإرهاب يشكل شاغلاً أمنياً يعزى إلى أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة الشباب الإرهابية في كينيا وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في السودان. ونهيب بالمجلس أن يعمل عن كثب مع قادة منطقة البحيرات الكبرى لإغلاق الحدود الخارجية للمنطقة وتأمينها.

ومن المقرر أن تجري جمهورية أنغولا وجمهورية كينيا انتخابات عامة في آب/أغسطس ٢٠٢٢. وعلى الرغم من أن الانتخابات التنافسية سمة مميزة للديمقراطية، فإن الانتخابات في المنطقة كانت دائماً نقطة حرجة لإشعال النزاعات والعنف. إن أسباب العنف ودوافعه في المنطقة كثيرة ومتداخلة. ونحث مجلس الأمن على تكثيف الدعوات من أجل انتخابات خالية من العنف ومن أجل التعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

وفي الختام، أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على مواصلته إدراج الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في جدول أعماله، مما يسمح

تشعر حكومات شرق أفريقيا بالقلق. فليس عليها أن تقاوم حركة الشباب، وهي من توابع القاعدة، فحسب، ولكن من المرجح أيضا أن تنظم الدولة بيني وجوده على أراضيها.

وفي هذا السياق، يكتسب انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يغذيه وجود العشرات من الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية المنتشرة من مقاطعة إيتوري وصولا إلى مقاطعة تتجانبقا، معنى جديدا. فالإقليم السعي إلى تحقيق أهدافها الخاصة في الاستيلاء على الأراضي ونهب الموارد الطبيعية المحلية ومهاجمة قوات الأمن وترويع المدنيين، أصبحت هذه الجماعات المسلحة الآن كذلك عميلة ومتعاونة مع المجرمين والجهاديين الذين يتطلعون إلى تعزيز نفوذهم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالمجنون الأجانب الذين يأتون للانضمام إلى القوات الديمقراطية المتحالفة، على سبيل المثال، غالبا ما يتم الاتجار بهم من قبل مختلف الجماعات الإجرامية والمسلحة التي تنقلهم عبر أراضيها قبل أن يصلوا إلى معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة.

ولتلك الأسباب على نحو جزئي، وافقت حكومات منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا الآن على الاصطفاف جنبا إلى جنب وربما شن عمليات عسكرية مشتركة ضد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفكرة إنشاء قوة مشتركة، التي اتفق عليها القادة الإقليميون في العاصمة الكينية نيروبي، يمكن تفسيرها على الأقل على أنها تعبير قوي من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها لتحقيق الأمن أخيرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المضطرب، ولدى القيام بذلك، العمل أيضا على سحب البساط من تحت أقدام الجهاديين. وقد ازدادت الثقة في الحلول العسكرية بعد أن أدى تدخل رواندا في موزمبيق إلى إضعاف التمرد هناك بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، أدى تدخل أوغندا ضد قوات القوات الديمقراطية المتحالفة إلى تشتيت الجماعة المسلحة من قواعدها. ولكن النصر العسكري في كلا المسرحين، في موزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال بعيد المنال.

ومن المقرر الآن القيام بالمزيد من العمليات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في شكل القوة المشتركة المقترحة.

الذي دفع احتفاله بالهجمات الانتحارية التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة في كمبالا العام الماضي الجيش الأوغندي، بالمقابل، إلى الانتشار في كيفو الشمالية بموافقة كينشاسا.

وفي الماضي، كان انعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى مقتصرًا إلى حد كبير على المنطقة نفسها. بيد أن النزاع هناك اليوم يتربط على نحو متزايد بالتفاعلات في أجزاء أخرى من القارة. ومن المعروف الآن على سبيل المثال، أن عددا من المتمردين الموزمبقيين أتوا لتلقي التدريب في معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة في الوقت الذي بدأ فيه التمرد في كابو ديلغادو في الظهور في عام ٢٠١٧. وسافروا برا من موزمبيق إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر تنزانيا وبوروندي وعبروا إلى مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أن يشقوا طريقهم إلى كيفو الشمالية. وهناك، في معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة، تعلموا تكتيكات المعارك الميدانية، ونقلوا تلك المعرفة والتدريب إلى رفاقهم من المتمردين عندما عادوا إلى موزمبيق. وفي ذلك الوقت تقريبا بدأ الشباب المتطرفون من كينيا وتنزانيا كذلك - بمن فيهم أولئك الذين كانوا في يوم من الأيام جنودا في شرق أفريقيا ضمن حركة الشباب الصومالية المسلحة - في الفرار من حملات البطش الأمنية في ديارهم في شرق أفريقيا، مهاجرين غربا تجاه معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة في شرق الكونغو، بينما توجه العديد غيرهم جنوبا من شرق أفريقيا للانضمام إلى التمرد في موزمبيق، الذي يزعم تنظيم الدولة كذلك أنه تابع له.

هؤلاء الشرق أفريقيون الذين ظهروا في الكونغو وموزمبيق ليسوا سوى بعض الشباب الذين قد يتطلع تنظيم الدولة إلى دعمهم بتمويل مستمر بتحويلات مالية قادمة من الخارج، بما في ذلك - كما اكتُشِف - من جنوب أفريقيا. ومن المرجح أن يشكلوا تهديدا للأمن في بلدانهم الأصلية إذا ما عادوا في أي وقت من الأوقات، بعد أن أصبحوا الآن أكثر تطرفا جراء تجربتهم في ساحات المعارك أثناء وجودهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق. ولذلك، فلا عجب من أن

جميع الأطراف المعنية على المساعدة في تنفيذ استراتيجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تسريح الجماعات المسلحة وإعادة بناء وتوطيد الثقة فيما بين جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية أنفسهم. فبدون هذه المكونات، قد يؤدي التدخل العسكري الأجنبي ببساطة إلى سلسلة من المشاكل من الدرجة الثانية في الميدان، والتي قد تقاسي سلطات كينشاسا من أجل التصدي لها. وفي غضون ذلك، فإن تفكيك الجماعات المسلحة والإرهابية يمكن أن يتحقق على نحو أفضل من خلال تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والشراكات في مجال ضبط الأمن بغية تحسين مراقبة الحدود واعتراض شبكات التجنيد وتنقل المقاتلين والأموال غير المشروعة والإمدادات المادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مهتاني على إحاطته .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالبحيرات الكبرى على إحاطته، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات الآخرين.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أذكر بأهمية الحوار بين دول المنطقة للتصدي للتهديدات الأمنية التي أشار إليها مقدمو الإحاطات. إن قيام حركة ٢٣ مارس بحمل السلاح مرة أخرى خطر جسيم يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة. فالمنطقة تعاني بالفعل من الهجمات ضد المدنيين وقوات الأمن من قبل عدد من الجماعات المسلحة.

وتحيط فرنسا علماً بالقرارات التي اتخذتها دول المنطقة خلال اجتماعات نيروبي وتجدد دعمها للجهود الرامية إلى زيادة الحوار الإقليمي.

وستواصل فرنسا دعم السلطات الكونغولية في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أن تأخذ أي مبادرة عسكرية إقليمية في الحسبان إجراءات وولاية

وهذه العمليات تشكل مخاطر كبيرة. بادئ ذي بدء، كان العديد من الجماعات المسلحة التي تقترح الحكومات الإقليمية مهاجمتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في بعض الأحيان وكلاء لتلك الحكومات الإقليمية نفسها ضد بعضها البعض. وقد اهتزت الثقة بين اثنين من جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الدلائل التي تدل على تحسن العلاقات بينهما مؤخراً، فمن غير الواضح ما إذا كان بالإمكان الحفاظ على علامات التضامن الوليدة هذه إذا ما انجر الطرفان إلى حالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث لا يتقن ثقة كاملة في دوافع بعضهما البعض. وقد أعرب لي المسؤولون في هذين البلدين بانتظام عن اعتقادهم على انفراد بأن نظراءهم عبر الحدود يشاركون في الواقع في دعم إما حركة ٢٣ مارس أو القوات الديمقراطية المتحالفة.

والى جانب هذا العجز الإقليمي في الثقة، هناك أيضاً تحديات خطيرة أمام تنفيذ أي قوة مقترحة من هذا القبيل. وكيف يمكن لقوة مشتركة من دول شرق أفريقيا، بما فيها أوغندا، أن تقف إلى جانب بعثة أوغندا الحالية في كيفو الشمالية؟ وكيف ستشارك أيضاً مع لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يتألف جزئياً أيضاً من القوات الكينية؟ لديهم مسائل تتعلق بالقيادة هناك ينبغي النظر فيها. وحتى لو تمكنت جميع تلك القوات من ممارسة الضغط اللازم والمنسق على الجماعات المسلحة الكونغولية ودفعها نحو الاستسلام، في سياق المفاوضات والحوار الجاري في أماكن أخرى، فهل تملك المؤسسة الوطنية لنزع السلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموارد الكافية لتنفيذ عملية تسريح مختلف الفصائل المسلحة وإعادة إدماجها في المجتمع؟ ماذا ينبغي أن يحدث لأعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية الذين يستسلمون أو يتم أسرهم؟

ورغم أن استخدام القوة ينبغي أن يشكل في نهاية المطاف عنصراً هاماً في أي عملية لتحبيد الجماعات المسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن الأهمية بمكان في المقام الأول أن تتعاون

والحاجة إلى استمرارها، إلى قيام الاتحاد الأوروبي برفع القيود المالية المفروضة على بوروندي. وسواصل دعم البلد من خلال الحوار السياسي الجاري عبر الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً، يجب السعي إلى تحقيق جميع أهداف الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة. وأود أن أذكر المسائل الصحية على وجه الخصوص. فقد ظهر فيروس الإيبولا مجدداً للتو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين لا يزال مرض فيروس كورونا متفشياً. وتؤيد فرنسا وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي للأوبئة.

وأود أيضاً أن أذكر العدالة. ويجب على المؤتمر المعني بالتعاون القضائي المقرر عقده في كينشاسا في الشهر المقبل أن يمدد العمل بالالتزامات الواردة في إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة. في بوجيسيرا برواندا، يقدم الاتحاد الأوروبي ٢,٥ مليون يورو لتعزيز التفاهم بين المجرمين السابقين والناجين.

وأخيراً، يعقد اليوم اجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل السلام المستدام. وتدعو فرنسا صندوق بناء السلام إلى تقديم المزيد من الدعم لدول البحيرات الكبرى وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية.

ولا تزال التحديات قائمة، ولكن بلدان المنطقة ليست وحدها. وستواصل فرنسا دعمها الصادق لها ولجهود المبعوث الخاص.

السيد دي أوليفيرا فريتاس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن امتنان الوفد البرازيلي لجميع مقدمي الإحاطات على الأفكار الثاقبة التي تشاطروها مع مجلس الأمن اليوم.

لقد تابعنا باهتمام آخر التطورات في المنطقة، ونود أن نبدي بضع ملاحظات بشأن الحالة الأمنية وبشأن عدد من جوانب عملية السلام، على النحو التالي.

لا يزال الأمن يشكل مصدر قلق بالغ لنا. ولا يزال التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على بلدان منطقة البحيرات الكبرى ملموساً، كما أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في ٥ نيسان/

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تكبدت البعثة خسائر فادحة، ولكن يجب ضمان سلامة حفظة السلام لديها وإيلاء الأولوية لهذه المسألة.

ويجب استئناف عملية إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم، ولا سيما مقاتلي حركة ٢٣-مارس، كما ذكر. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن، ولا سيما على مستوى المقاطعات.

وكما لاحظ السيد مهتاني، فإن التهديد الإرهابي يتزايد في المنطقة. وتشجع فرنسا مكتب مكافحة الإرهاب على تعزيز قدرات دول المنطقة. ويجب إيلاء الأولوية لتعزيز آليات التعاون وتبادل المعلومات داخل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أهمية مواصلة معالجة الأسباب الجذرية لجميع تلك النزاعات.

لقد أكد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية من جديد أهمية اتفاق أديس أبابا الإطاري. ويجب ترجمة ما قطع من التزامات إلى إجراءات. وأقصد على نحو خاص تخفيف حدة التوتر من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية.

ويجب أن يعزز التعاون الإقليمي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. وقد ذكرنا الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بأن وزراء المناجم وصلوا عملهم لتعزيز إمكانية تتبع الموارد والتصديق عليها. ويجب تنفيذ توصيات حلقة العمل الإقليمية في الخرطوم.

ويجب أن نركز اهتمامنا على الناس. فالمساواة في الحقوق للمرأة والتكافؤ في الحياة السياسية هدفان من الأهداف ذات الأولوية. وترحب فرنسا بإنشاء شبكة منظمات المشاريع في منطقة البحيرات الكبرى، التي أشير إليها أيضاً.

وستسهم حماية حقوق الإنسان أيضاً في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي بوروندي، أحرز التقدم وأدت تلك الخطوات الأولية،

نود أن نرحب به: انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعة شرق أفريقيا في نهاية آذار/مارس، الأمر الذي يتيح مجالاً آخر لتعزيز التعاون الإقليمي في الأجل الطويل.

أخيراً، ندعو جميع دول المنطقة إلى المثابرة على طريق الحوار السياسي الشامل ولا يمكن إيجاد حل دائم بدون المشاركة الفعالة من جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم النساء.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا ممثلي بلدان منطقة البحيرات الكبرى الذين ينضمون إلينا اليوم. سأركز في تعليقاتي على ثلاث نقاط أساسية.

أولاً، فيما يتعلق بالتعاون السياسي واتجاهاته الإيجابية في المنطقة، تابعت ألبانيا الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تطبيع العلاقات وتعزيز التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وتعدّ بعض الإنجازات التي شهدناها مؤخراً خطوات إيجابية في ذلك الصدد كان آخرها في اجتماع نيروبي.

وينبغي أن أشير أيضاً إلى أن ألبانيا تؤيد المبعوث الخاص هوانغ شيا في مساعيه الحميدة لتعزيز الحوار. ويجب أن يشمل التعاون الإقليمي دائماً جميع البلدان المعنية وينبغي ألا يُستثنى أحد.

ثانياً، فيما يتعلق بالوضع في الميدان، وعلى الرغم من التقارب المستمر بين الدول ما تزال الأسباب الجذرية للنزاعات معقدة جداً ولم تعالج بعد بينما لا تزال التحديات قائمة. وكما سمعنا لا يزال الوضع الأمني متقلباً خاصة عندما يتعلق الأمر بارتباطه بالجماعات الإرهابية الدولية. ويتطلب ذلك اهتماماً إقليمياً معززاً.

يساور ألبانيا قلق عميق إزاء عواقب البيئة الأمنية السيئة على أشد الفئات ضعفاً فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام على وجه الخصوص بحماية النساء والأطفال من العنف والانتهاك الجنسين وكذلك ضمان السلامة ووصول الشركاء في المجال الإنساني دون عوائق في جهودهم الرامية إلى توفير الغوث للسكان.

أبريل في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد بالذات، أود أن أؤكد مجدداً إدانتنا لهذا العمل المشؤوم، وكذلك لأي هجمات واستنزافات ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى المخاطر التي تهدد حياة حفظة السلام، فإن لأنشطة الجماعات المسلحة، التي يبدو للأسف أنها آخذة في الازدياد، أثراً مزرعاً للاستقرار على المجتمعات المحلية من مختلف المنظورات، بدءاً من حقوق الإنسان إلى التنمية الاقتصادية. وبما أن تلك الأنشطة كثيراً ما تسفر عن العنف الجنسي، وعدم إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية، وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية - على سبيل المثال لا الحصر من الحقائق المقلقة على أرض الواقع - فإنها يمكن أن تعرض للخطر الجهود الجارية للتوصل إلى سلام مستدام.

ولأجل حماية إنجازات عملية السلام التي تحققت حتى الآن لا بد من التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه من الضروري ضمان حصول المقاتلين السابقين والنساء والشباب على الفرص الاقتصادية التي توفر لهم الأدوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم في فترة ما بعد الجائحة. وفي ذلك السياق أود أن أعرب عن تأييدنا للمبعوث الخاص وأن أسلط الضوء على مساهمة استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاتساق والشمول في مبادرات بناء السلام.

ونود أيضاً أن نؤكد أهمية الملكية المحلية لتحقيق السلام الدائم والرخاء في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور القيادي والبناء الذي اضطلع به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، نشيد بالقيادة التي وفرتها كينيا في اجتماع رؤساء الدول بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يؤدي دورهم كميشرين للحوار بين الجماعات المسلحة والحكومة في كينشاسا ثماره قريباً. وثمة تطور إيجابي آخر

غابون وغانا وكينيا. نشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد دينيش مهتاني على إحاطاتهم.

لا تزال الدول الأفريقية الثلاث تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتردية في أجزاء من منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ندين بشدة الأنشطة العدائية والهجمات المميتة التي تشنها الجماعات المسلحة المتشددة، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا وحركة ٢٣ آذار/مارس العائدة.

ويسرنا أن نلاحظ، خلافاً لذلك الاتجاه السلبي، استمرار نمو روح التعاون والتكامل في المنطقة، الأمر الذي يبشر بإحراز تقدم في البحث الطويل عن السلام والأمن. ونشيد على وجه الخصوص باهتمام المجلس بانضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية رسمياً إلى جماعة شرق أفريقيا. وبالتالي ستضم الجماعة الآن ٣٠٠ مليون نسمة وما تزال دولها السبع الأعضاء تنفذ واحدة من أكبر الممارسات العالمية في مجال تكامل التجارة والاستثمار وحرية تنقل الناس، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاتحاد السياسي.

وكما يعلم أعضاء المجلس جيداً، فإن التنمية الاقتصادية عنصر أساسي لحد من مخاطر النزاع فضلاً عن ضرورة التعاون السياسي الإقليمي الهيكلي للتغلب على التهديدات الأمنية المشتركة. ولا تزال الجماعات المسلحة في المنطقة تلحق خسائر فادحة بسلامة المدنيين وأمنهم بينما تواصل تقويض التنمية الاقتصادية.

لقد شهدنا مؤخراً - بروح التعاون الإقليمي والصداقة - نتائج ناجحة للاجتماع الإقليمي الثاني لرؤساء الدول المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المعقود في نيروبي في ٢١ نيسان/أبريل. وتولى عقد الاجتماع الرئيس أوهورو كينياتا بصفته رئيساً لجماعة شرق أفريقيا. وترد قراراته البعيدة الأثر في البيان الصادر بعد الاجتماع بوقت قصير.

نود أن نؤكد فيما يتعلق باهتمام المجلس وولاياته القائمة في المنطقة - القرارات التي اتخذها القادة والتي ستترتب عنها آثار على

ثالثاً، فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة توفر حلاً دائماً، لن يكون بوسع أي تسوية عسكرية أن تتصدى وحدها للتحديات الأمنية في المنطقة. وينبغي أن تركز جهودنا أيضاً على تلبية احتياجات السكان المحليين التي تتجاوز نطاق الأمن والسيطرة الإقليمية. ولمعالجة هذا النزاع المستمر من الأهمية بمكان أن نطفيء هذه النار المتأججة، لا سيما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها لأن لهذا تأثيراً مضاعفاً على عدم الاستقرار.

ونرحب باستعراض الوزراء المسؤولين عن المناجم باستعراض التوصيات المقدمة في الخرطوم. ولكن من الضروري أن تنفذ تلك التوصيات بالسرعة المطلوبة. إن من شأن الموارد الطبيعية أن تكون عاملاً فعالاً في التغيير. وفي ذلك السياق تعتقد ألبانيا أنه يجب مساواة جميع الجناة.

وتظل ضمانات احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام الدائم. وترى ألبانيا أن العدالة الانتقالية أداة هامة لبناء الثقة والمصالحة. ولذلك نشجع جميع الأطراف على إحراز تقدم كبير في تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد لعام ٢٠١٩. ونأمل أن يسفر مؤتمر كينشاسا الوزاري المقرر عقده في أيار/مايو عن نتائج ملموسة في ذلك الاتجاه.

وتكرر ألبانيا نداء الأمين العام إلى ضرورة إعادة المقاتلين الأجانب الذين نزعت أسلحتهم، وخاصة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس وتعزيز البرامج الوطنية والإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرحب أيضاً بإطلاق الخلية التنفيذية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية.

أخيراً، تعتقد ألبانيا أن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا يزال عاملاً محفزاً للسلام. ونحیی الخطوات التي اتخذها رؤساء الدول خلال مؤتمر قمة كينشاسا العاشر.

السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A٣):

ونقدر الدعم القوي الذي أعرب عنه الأمين العام. وسيمكن تحقيق الكثير بتضافره مع الدعم المماثل لمجلس الأمن ومدفوعا بالإرادة الإقليمية، وفقا لقيادة وأهداف بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

والى جانب ذلك التقدم الواعد فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعو الوثيقة الأعضاء الأفارقة الثلاث إلى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز وتنفيذ الشبكات والأطر الإقليمية التي ستسهم في جعل منطقة البحيرات الكبرى أكثر أمنا. وتدعو كذلك إلى تقديم الدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذات الصلة بالسياق، والتي تشمل فض الاشتباك وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الجماعات التي تستخدم الأيديولوجيات والأساليب الإرهابية في عملياتها.

ويحث القرار الأعضاء الأفارقة الثلاثة على توثيق التعاون بين بعثات الأمم المتحدة وأجهزة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص في السعي إلى مكافحة أنشطة الجماعات المسلحة مكافحة فعالة.

وبالانتقال إلى الحالة الاقتصادية، تلاحظ مجموعة A3 أن الفقر سبب جذري وأثر للنزاع في تلك المنطقة. ومن المؤسف أن شعوب المنطقة لم تستفد من وفرة الموارد الطبيعية في بلدانها. ويجب التصدي للاستغلال غير المشروع لتلك الموارد والتنافس عليها وتصديرها، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة الدولية والجماعات المسلحة، لتحويل تلك الموارد من نعمة إلى نعمة.

وينبغي لبلدان المنطقة أن تنفذ التزاماتها بموجب المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للمؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، والتي تشمل إنشاء نظم داخلية للمراقبة والرصد والتحقق للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمعادن.

وتسلم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالدور القيم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، إلى جانب شركائها الرئيسيين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية وصندوق بناء السلام، في دعم التعاون عبر

السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد شأننا شأن الأعضاء الآخرين في المجلس أن الاستقرار الإقليمي المستدام يتوقف إلى حد كبير على نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة.

لقد اتفق الاجتماع على مبادرة ذات مسارين للمساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: أولا، الشروع في عملية سياسية بقيادة الرئيس أوهورو كينياتا لتيسير المشاورات التي ستجرى بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المحلية الموجودة فيها. ثانيا، التعجيل بإنشاء قوة إقليمية للمساعدة في احتواء القوى الهدامة ومكافحتها عند الاقتضاء تحت قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتيسير تنفيذ المسارات السياسية والعسكرية والأمنية وجّه القادة أيضا بما يلي:

أولا، يجب على جميع الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشارك دون قيد أو شرط في العملية السياسية لحل مظالمها.

ثانيا، سيعني عدم القيام بذلك أن تُعتبر جميع الجماعات المسلحة الكونغولية قوى هدامة وسوف تتصدى لها المنطقة عسكريا.

ثالثا، يجب على جميع الجماعات المسلحة الأجنبية في البلد نزع سلاحها والعودة فورا دون قيد أو شرط إلى بلدانها الأصلية.

رابعا، سيعني عدم القيام بذلك أن تعتبر تلك الجماعات قوى هدامة وسوف تتصدى لها المنطقة عسكريا.

ونهيب بمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة أن يدعم تلك المبادرة الإقليمية الجريئة. وسوف تظل الإرادة السياسية دائما العنصر الرئيسي في حل النزاعات التي طال أمدها ووضع حد لأعمال العنف على نطاق واسع في منطقة البحيرات الكبرى. وهناك حالات قليلة استمرت فترة مماثلة واتسم حلها بذات الصعوبة كحالة انعدام الأمن المزمع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين رواندا وأوغندا وكذلك بين بوروندي ورواندا.

ونرحب بالتزام القادة الإقليميين في مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بزيادة المشاركة الدبلوماسية وتعزيز العلاقات الودية ونزع فتيل التوترات من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية. عند التعامل مع المسائل المعقدة والحساسية مثل الأمن عبر الحدود والموارد الطبيعية، فإن التقيد بالمبادئ المذكورة أعلاه له أهمية خاصة وسيسهم في زيادة الثقة السياسية المتبادلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم قيادة بلدان ومنظمات المنطقة وأن يدعم جهودها الرامية إلى حل الخلافات بصورة مستقلة من خلال الحوار والتشاور وأن يحافظ على زخم تحسين العلاقات في المنطقة.

ثانياً، من الحيوي أن نصون معاً السلام والأمن الإقليميين. لقد أظهر التاريخ والواقع الحالي على السواء أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى مترابطة ولا يمكن فصلها من حيث الأمن. وفي الحالة الراهنة، تنتشر المخاطر الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البلدان المجاورة. وهذا تطور يستحق اهتمامنا. وينبغي لجميع البلدان أن تعتمد مفهوماً مشتركاً وشاملاً وتعاونياً ومستداماً للأمن وأن تحترم سيادة بعضها البعض وسلامتها الإقليمية.

في الأسبوع الماضي، عقدت أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا مؤتمر قمة إقليمي في نيروبي، مما يدل على تصميم بلدان المنطقة على التصدي بشكل مشترك للتحديات الأمنية المشتركة والمساعدة في بدء العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصين ترحب بتلك التطورات.

ونكرر نداء الأمين العام ونحث الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المشاركة بدون قيد أو شرط في العملية السياسية. ونأمل أن يساعد إنشاء قوة إقليمية على تحقيق السلام الإقليمي.

الحدود في المنطقة. ولذلك، نرحب بالمشورة الخطية الصادرة عن لجنة بناء السلام ونحضر المجلس على تقديم الدعم في مجالات العمل المحددة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، نشيد بجهود المبعوث الخاص وفريقه القدير في تعزيز السلم والأمن في المنطقة من خلال مساعيهم الحميدة ودعوته ودبلوماسيته الوقائية وأنشطته في مجال بناء القدرات، التي تعود بالنفع على بلدان المنطقة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتوجيه

الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا؛ والأمين التنفيذي جواو صموئيل كاهولو؛ والسيد دينيش مهتاني على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لبوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم وأنطلع إلى الاستماع إلى بياناتهم. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكينيا بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن؛ وينبغي أن نقدر آراءهم بشأن هذه المسألة.

لقد شهدت الفترة الأخيرة اتصالات دبلوماسية متواترة بين بلدان المنطقة، وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة وتعميق للتعاون الإقليمي، مما أدى إلى ظهور آفاق جديدة للمنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في الميدان بالغة الهشاشة. إن تصاعد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على القلق، وينبغي مواصلة التصدي للعقبات المزمنة التي تعترض سبيل السلام والتنمية في المنطقة. ولا يزال تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة أمراً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين هناك. وأود اليوم أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، من الأساسي الحفاظ على الزخم السياسي للحوار والمصالحة. وتتطلب تسوية القضايا الإقليمية تعزيز الثقة المتبادلة والتضامن والتعاون فيما بين بلدان المنطقة. ويسر الصين أن ترى

بلدان المنطقة وتعزيز التعاون العملي في المجالات ذات الأولوية مثل الفقر، والحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتمويل التنمية، والتصنيع، بغية تحقيق نتائج مربحة للجميع والتنمية المشتركة.

ونأمل أن تخلق وكالات الأمم المتحدة في المنطقة أوجه تآزر في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديتين لمنطقة البحيرات الكبرى. ويمكن للموارد المعبأة من مختلف السبل أن تساعد بلدان المنطقة على تحقيق تحسينات ملموسة في رفاه الناس. وستقدم الصين الدعم لمكتب المبعوث الخاص من خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة وقنوات أخرى، وستواصل تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان ومنظمات المنطقة لدعم جهود السلام والأمن والتنمية.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته. وأود أيضاً أن أشكر الأمين التنفيذي كاهولو والسيد دينيش ماهتاني.

وأود أن أركز اليوم على مجالين - أهمية التعاون الإقليمي، والتحديات التي يجب التصدي لها إذا أُريد تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

لا يزال الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة محورياً لتحقيق سلام دائم ومستدام في منطقة البحيرات الكبرى. ويشكل استئناف اجتماعات آلية الرقابة الإقليمية في شباط/فبراير تطوراً هاماً جديراً بالترحيب. كما أن إعادة تأكيد البلدان الموقعة على أهداف الاتفاق الإطاري وتنفيذه الجاري أمر جدير بالترحيب الشديد.

وتستعرض إحاطة المبعوث الخاص شيا أمثلة مشجعة على الخطوات التي يجري اتخاذها لتطبيع العلاقات من خلال التواصل الدبلوماسي والحوار. وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز في ذلك الصدد.

إن انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعة شرق أفريقيا خطوة هامة من حيث زيادة التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين.

ثالثاً، من المهم زيادة الاهتمام بالحلول غير العسكرية والاستثمار فيها. لن تنجح الوسائل العسكرية في اجتثاث الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. هناك حاجة إلى نهج شامل. الأمر الأساسي هو المساعدة في انتشار المجتمعات المحلية من براثن الفقر ومنع نشوب النزاعات الناجمة عن العوز. وهذا هو أيضاً الغرض الأساسي من الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

وعند مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، يلزم اتخاذ تدابير لإنفاذ القانون. وفي الوقت الذي تشن فيه بلدان المنطقة حملة صارمة ضد الأنشطة غير المشروعة، ينبغي لها أيضاً أن تعزز التجارة القانونية، وأن تطور حزاماً صناعياً إقليمياً وسلسلة إمدادات، وأن تجعل الموارد الطبيعية سمة بارزة من سمات التعاون الإقليمي.

ويجب ألا يساء استخدام تدابير الجزاءات ذات الصلة التي يفرضها مجلس الأمن، ناهيك عن أن تصبح أداة لقمع الأطراف السياسية والتجارية الأخرى. وتتطلع الصين إلى التنفيذ السريع لنتائج حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية التي عقدت في الخرطوم، وتأمل أن يتيح مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى مزيداً من الفرص للتنمية الإقليمية.

وينبغي أن تركز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدان المنطقة على توفير سبل العيش للمقاتلين السابقين بغية كسر الحلقة المفرغة للعنف الذي تدفعه الرغبة في تحقيق الربح.

رابعاً، يجب إيجاد التآزر لدعم بلدان المنطقة في التصدي للتحديات. في الوقت الراهن، أثرت التحديات المتزايدة في قطاعي الأغذية والطاقة والقطاع المالي على صعيد العالم، فضلاً عن تباطؤ الانتعاش الاقتصادي، على منطقة البحيرات الكبرى بطرق معقدة. وهذه الحالة تستند الزخم من الاستجابات الإقليمية للقضايا الإنمائية والإنسانية وقضايا اللاجئين وتلك المتعلقة بالجائحة. ستواصل الصين مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحويل ما لديها من موارد إلى مزايا إنمائية. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم المقدم إلى

نعلم جميعاً أن الاستغلال غير القانوني للمعادن والموارد الطبيعية لا يزال محركاً هاماً لعدم الاستقرار، ونثني على المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لعمله المتواصل في هذا المجال وموافقة وزراء الدول الأعضاء فيه على التوصيات الصادرة عن حلقة العمل الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

سمعنا خلال اجتماع بصيغة آريا استضافته أيرلندا في الأسبوع الماضي أن من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٢، للأسف، أعلى مستويات لانعدام الأمن الغذائي على الإطلاق، والذي سيكون النزاع محركاً رئيسياً له. والصلة بين النزاع والجوع واضحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يُتوقع أن يسجل البلد أكبر عدد من الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد على الصعيد العالمي. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والوصول دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية.

وهناك حاجة إلى بذل جهود متجددة لوضع حد لمعاناة الفئات السكانية الضعيفة. وترحب أيرلندا بالجهود الرامية إلى وضع استراتيجية إقليمية بشأن إيجاد حلول دائمة للنازحين. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الزيادة الكبيرة في الانتهاكات والتجاوزات الموثقة لحقوق الإنسان وندعو جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى إلى مواصلة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال.

أخيراً، تقدّر أيرلندا التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية وخطة عملها، التي تقوم بدور تكميلي هام في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ولذلك، نردد دعوة الأمين العام إلى تقديم الدعم المستمر لتنفيذه.

السيد رافيندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على ما قدمه من معلومات مستكملة عن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى. كما أشكر السفير كاهولو والسيد دينيش ماهتاني على إحاطتهما وأرحب بحضور ممثلي بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم بيننا.

وتدرك أيرلندا إدراكاً مباشراً فوائد الشراكة والتعاون الإقليميين في بناء السلام والرخاء، ونأمل ألا تؤدي العضوية في جماعة شرق أفريقيا إلى إقامة روابط اقتصادية أقوى فحسب، بل أن تدعم أيضاً تحقيق الرخاء المشترك والسلام الدائم.

والملقى الذي عقد الأسبوع الماضي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيروبي دليل آخر على التزام بلدان المنطقة بالعمل معاً لتعزيز السلام والأمن الإقليميين. ويمكن أن تزيد المساعي التي ستبذلها الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرون مستقبلاً من دعم تلك المبادرة.

ويتوقف الاستقرار في المنطقة، بطبيعة الحال، على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الحالة الأمنية هناك لا تزال هشة وقد حدثت زيادة في أنشطة الجماعات المسلحة، بما في ذلك الهجمات على المدنيين. وهذا أمر مثير للقلق.

ونشير إلى العمليات العسكرية المشتركة الجارية التي تنفذها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. إن هذه العمليات ينبغي القيام بها وفقاً للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تكفل حماية المدنيين. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك اتصال وتنسيق فعالان مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يمكن التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة بالوسائل العسكرية وحدها. فمن الأهمية بمكان اتباع نهج متماسك في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه. ونعتقد أن المشاركة المجدية للمرأة في جهود بناء السلام أمر أساسي، ومن الإيجابي أن نرى التزاماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبشكل اعتماد خطة عمل إقليمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تطوراً هاماً. ويجب علينا الآن أن نكفل توفير الموارد لهذه الخطة وتنفيذها.

مما يتسبب في إزهاق الأرواح البرينة والتشريد وفقدان سبل العيش وبيث الشعور باليأس بين السكان المحليين. والإحصاءات المستقاة من الإحاطات الأخيرة المقدمة إلى مجلس الأمن مدعاة للقلق - فقد تضاعفت حالات العنف الجنسي في العامين الماضيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتم تسجيل ما يقرب من ١٦,٣ مليون نازح داخلياً في المنطقة، وسجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها نحو ٦,٧ مليون نازح. وسيكون من غير الواقعي توقع العودة الطوعية لهؤلاء النازحين داخلياً إلى ديارهم فيما تظل أعمال العنف مهيمنة.

ويساور الهند القلق إزاء تزايد الهجمات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر القليلة الماضية. وندين بشدة تلك الهجمات الإرهابية ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى. ويجب رصد صلات الجماعات المسلحة في المنطقة بالجماعات الإرهابية خارج المنطقة رسداً مستمراً والقضاء عليها في مهدها. وتم التشديد أيضاً على الشواغل المتعلقة بهذه الروابط في البيان الصادر عن اجتماع آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يمكن، بل لا ينبغي، المساس بالكفاح العالمي الجاري ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

وترحب الهند بإنشاء بلدان المنطقة للخلية التنفيذية لفريق الاتصال والتنسيق في غوما. ونأمل أن تكون هذه نقطة تنسيق مفيدة. وسيكون من المهم أن ينسق فريق الاتصال والتنسيق مع برنامج جمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع السلاح والتسريح والإنعاش وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، وهو البرنامج الذي تم التصديق عليه مؤخراً. وتشجع الهند التعاون الوثيق بين فريق الاتصال والتنسيق وشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى لكفالة المساءلة عن الجرائم العابرة للحدود التي ترتكبها الجماعات المسلحة. أدى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار غير المشروع بها إلى تفاقم النزاع المسلح في منطقة البحيرات الكبرى. وبينما ننوه بالجهود الإقليمية الجارية، فإننا نكرر التأكيد على أهمية

يتضح من الإحاطات التي قُدمت اليوم حدوث تطورات إيجابية في منطقة البحيرات الكبرى منذ جلسة الإحاطة السابقة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8884). فقد واصلت بلدان المنطقة التعاون بانتظام في إطار المنابر الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، بما في ذلك على أعلى المستويات، من أجل تعزيز العلاقات ومعالجة المسائل المتعلقة ذات الاهتمام المشترك. وتلك التطورات بحاجة إلى مزيد من التشجيع من المجتمع الدولي. إن التحديات التاريخية التي لا تزال تعوق التقدم تحتاج إلى حلول متجذرة في المنطقة ويكون زمامها بيد بلدان المنطقة. وعلينا جميعاً أن نعمل معها معاً، تمشياً مع أولوياتها الوطنية.

يتمثل أحد التطورات الرئيسية في عقد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية في ٢٤ شباط/فبراير. ونشيد بتصميم قادة المنطقة على الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري، ولا سيما تنفيذ نهج شامل للقضاء على تهديد الجماعات المسلحة من خلال تدابير عسكرية وغير عسكرية على السواء.

ونرحب أيضاً بالبيان الصادر عن الملتقى الثاني لرؤساء الدول بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي عقد في نيروبي في ٢١ نيسان/أبريل واعتمد نهجاً ذا مسارين لإنفاذ الأمن والعملية السياسية لضمان السلام الدائم. ونأمل أن تتم عملية الحوار التشاوري المتوخاة مع جميع الجماعات المسلحة، وندعو الجماعات المسلحة كافة إلى نزع سلاحها والامتثال للشروط الموضوعية للحوار. ونحيط علماً على نحو إيجابي بمبادرات رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها في ذلك الصدد.

بينما أحرز بعض التقدم الجدير بالثناء على المسار السياسي، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى متقلبة. إن أنشطة الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة ومؤشرات عودة ظهور حركة ٢٣ مارس مدعاة للقلق ويجب التصدي لها بحزم. ولا يزال العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة يديم بيئة انعدام الأمن،

السيد الرئيس، منذ آخر إحاطة للمجلس، شهدت منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/PV.8884) عدة تطورات إيجابية، خاصة في مجال تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين دول المنطقة، وهو ما يتجلى مثلاً، في إعادة فتح الحدود بين رواندا وأوغندا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وزيادة الاستقرار عموماً على طول الحدود المشتركة بين دول منطقة البحيرات الكبرى. وتتشي دولة الإمارات هنا على المساهمات التي قدمها قادة جماعة شرق أفريقيا لدعم السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل، بما في ذلك عبر إطلاقهم مؤخرًا مبادرات تهدف إلى تعزيز الحوار البناء لمعالجة التحديات الراهنة.

كما نتفق مع آخر بيان رئاسي صدر لمجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/PRST/2021/19) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بتيسير من كينيا، على أن تنفيذ "الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة" يعد عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه، ولكن يجب أن يرافق ذلك دعم المبادرات التي تتيح المجال لتبادل الآراء والبناء على رؤية إقليمية مشتركة للسلام تماشيًا مع احتياجات وتطلعات شعوب المنطقة. ومن هذه المبادرات المشجعة انعقاد مؤتمر "آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون" في كينشاسا، وتأييد هذه الآلية لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

ويبقى التمكين الاقتصادي لدول المنطقة وتعزيز العلاقات التجارية عاملاً رئيسياً لتوطيد السلام. ونشيد في هذا الخصوص بجهود المبعوث الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر في المنطقة. كما أن جهود أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكذلك انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جماعة شرق أفريقيا تعد جميعها خطوات مهمة يمكن من خلالها تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، بما يخدم مصالح شعوبها في التنمية والازدهار.

ونظراً لدور المرأة الفاعل في بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة قادرة على الصمود في وجه التحديات المختلفة، نؤكد على أهمية ضمان

تحسين عمليات التتبع وإصدار شهادات المنشأ للموارد الطبيعية، ولا سيما الذهب، نظراً لصلته بتمويل الجماعات المسلحة. ونؤيد أيضاً الدعوة إلى إجراء تقييم شامل للمبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الموارد الطبيعية في كل بلد، فضلاً عن إدماج توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالموارد الطبيعية التي عقدت في الخرطوم العام الماضي في الخطط الاستراتيجية الوطنية والإقليمية للمعادن لأعضاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ولا يساورنا شك في أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في السلام والتنمية هي أساس بناء السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بهذه الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وبناء السلام.

وللهند علاقات ثنائية وثيقة مع جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى، مدفوعة بعدة عقود من الاتصالات الشخصية، ووجود شتات هندي كبير يسهم إسهاماً إيجابياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتغطي مشاركتنا مجموعة كاملة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم وتجهيز المنتجات الزراعية ومشاريع البنية التحتية وبناء القدرات. وفي إطار جهودنا الشاملة لمكافحة النقص في لقاحات مرض فيروس كورونا في المنطقة، قدمت الهند أكثر من 7 ملايين جرعة لقاح حتى الآن، ويقف حفظة السلام لدينا في المنطقة في طليعة دعم إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولا تزال الهند ثابتة في التزامها بدعم البلدان في منطقة البحيرات الكبرى وإقامة شراكات معها في سعيها إلى تحقيق السلام والتنمية والازدهار.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته المفصلة، وأعرب عن تقدير بلدي لجهوده في دعم مساعي إحلال السلام في المنطقة. وأشكر كذلك السفير جولو كاهولو على المعلومات القيمة. كما استمعنا إلى إحاطة السيد ماهتاني، ونرحب بمشاركة ممثلي كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في اجتماع اليوم.

البحيرات الكبرى. ونشجع المبعوث الخاص على إحراز تقدم في التصدي للنزاع ومخاطر الفساد المرتبطة بتجارة المعادن في المنطقة، بما في ذلك العمل مع المستثمرين الدوليين، والنقابات العمالية التي تمثل عمال المناجم والعمالين في مجال المناجم، والتجار.

وتتوه الولايات المتحدة بالخطوات التي تتخذها المنطقة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولذلك، نلاحظ بصورة إيجابية قبول جمهورية الكونغو الديمقراطية في جماعة شرق أفريقيا. وتشجعنا الجهود دون الإقليمية التي بذلت مؤخرا، مثل إنشاء فريق للاتصال والتنسيق للتصدي للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تدابير غير عسكرية.

وبطبيعة الحال، وكما سمعنا، لا تزال هناك تحديات كبيرة يجب علينا، بوصفنا المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنطقة البحيرات الكبرى، أن نتصدى لها بصورة جماعية. وفي ضوء ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف القبلي وزيادة نشاط الجماعات المسلحة، ولا سيما من جانب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا - جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف أيضا باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وحركة ٢٣ مارس، والعديد من الجماعات المسلحة المحلية.

وما زلنا ملتزمين بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة للاستفادة بقوة من نظام جزاءات مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). ونعزز الحاجة إلى المساءلة لوضع حد لإفلات من يؤججون النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقا من العقاب.

ولا يزال التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى مهما جدا في تحديد وتنفيذ الحلول السياسية التي من شأنها وقف تدفق العناصر المسلحة والأسلحة والموارد الطبيعية التي تهدد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مشاركتها بشكل كامل ومتساو وهادف في كافة المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع توفير الحماية اللازمة لها. ونرى أن تدشين "شبكة رائدات الأعمال في منطقة البحيرات العظمى" مؤخرا يعد مثالا ملموسا على التزام دول المنطقة بتحقيق هذه الأهداف.

كما أشار الأمين العام، يتطلب تحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد، معالجة الأسباب الجذرية للصرعات، وإنهاء العنف الجماعات المسلحة، وتخطي الأزمات الإنسانية فيها، مع إفساح المجال لشعوب المنطقة لأخذ زمام المبادرة في تحقيق السلام والازدهار المنشودين. ونؤكد هنا على أن التصدي للعنف ضد المدنيين والعمالين في المجال الإنساني، لا سيما في منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتطلب استجابة مشتركة من دول المنطقة مع دعم هذه الجهود على المستوى الدولي.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة وجميع الشركاء الإقليميين، وغيرها من جهود بناء الثقة وترسيخ السلام لرسم طريق جديد للازدهار والاستقرار في المنطقة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى انضمامه إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين على إحاطتهما المفيدتين جدا.

تواصل الولايات المتحدة دعم استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للبحيرات الكبرى. ونشجع المبعوث الخاص شيا على العمل بأسرع ما يمكنه بشأن الاستراتيجية الإقليمية باستخدام المساعي الحميدة للأمم المتحدة في شراكة مع القادة الإقليميين لتحقيق تقدم ملموس بشأن أهداف خطة عمل الاستراتيجية، فضلا عن الاتفاق الإطاري.

ونرحب بالتعاون الإقليمي الذي أظهره مؤتمر القمة العاشر لآلية الرصد الإقليمية، ونحث الآن على التنفيذ الكامل. ونرحب أيضا بالجهود الأخرى لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال الاتفاقات الثنائية الجديدة ومؤتمر القمة المصغر المعني بالسلام والأمن في منطقة

إن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على القلق العميق ويؤدي إلى تشريد واسع النطاق. وتظهر التقارير أيضا زيادة في الحوادث العابرة للحدود، وفي النشاط العام للجماعات المسلحة. ويحدث هذا على الرغم من حالة الحصار الحالية في مقاطعتي إيتوري وشمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوادث المبلغ عنها آخذة في الازدياد أيضا، وتتعلق بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول والدول. التنافس على الموارد الطبيعية هو القاسم المشترك وراء هذه التطورات السلبية.

لحد من المخاطر الذي يتعرض لها المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع. ويجب أن تقتزن التدابير العسكرية بحوار سياسي متصافر، وجهود بناء السلام، ومشاريع لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في منطقة البحيرات الكبرى ككل. ونحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتعزيز النهج المستدامة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزيادة تعزيز التعاون الإقليمي.

لا مندوحة من مشاركة النساء في تعزيز السلام المستدام في المنطقة. لذلك، نرحب بعمل الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن. وعملهن ذو أهمية حاسمة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية إحلال السلام والعمليات السياسية. كذلك فإن اعتماد خطة العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تتماشى مع الاستراتيجية الإقليمية والسياسة الجنسانية الإقليمية المنقحة للمؤتمر الدولي المعني بقضايا المرأة، تمثل خطوات مهمة إلى الأمام.

إن التنفيذ والمتابعة والمشاورات المستمرة ستكون أساسية في الأشهر المقبلة. وستواصل النرويج دعم هذه الجهود من خلال تعاوننا المستمر مع مكتب المبعوث الخاص.

وتدين الولايات المتحدة بشدة جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ١ شباط/فبراير على مخيم بلبين سافو للمشردين داخليا، حيث ذبح مهاجمو "التعاونية من أجل تنمية الكونغو" أكثر من ٦٠ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال، قبل أن تتدخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لصد الهجوم. كما نأسف لما تردد عن مقتل ٣٢ جندياً على الأقل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدعو الولايات المتحدة جميع الجهات الفاعلة إلى إنهاء العنف وأي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وندين بشدة جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

وفي الختام، نرحب الولايات المتحدة بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لحماية المدنيين من الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد وتعطيل الشبكات غير المشروعة التي تغذي حملاتها العنيفة ضد السكان المدنيين. وتؤكد الولايات المتحدة على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٢٦١٢ (٢٠٢١)، مشيرة إلى أن قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكملها، بما في ذلك لواء التدخل التابع للقوة، يجب أن تتخذ نهجا ديناميا واستباقيا لحماية المدنيين، خاصة وأن الجماعات المسلحة مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا - جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، تكثف هجماتها على الفئات الضعيفة.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأن أشكر السيد كاهولو والسيد ماهتاني على إسهاماتهما القيمة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر حفظة السلام الذين سقطوا مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يؤكد أنه يجب ضمان سلامة أصحاب الخوذ الزرق التابعين لنا في جميع الأوقات.

الفرص الاجتماعية والاقتصادية وتنمية المنطقة. وبالمثل، فإن الجهود التي تبذلها تلك المنظمة لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على التشجيع، لا سيما بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية في ذلك البلد. ونرحب بالمبادرات المتخذة على هذين المسارين، ولا سيما في ضوء تدهور الحالة الأمنية في البلد.

ثانياً، ألاحظ مع القلق النشاط المتزايد للجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من تنمية الكونغو، وحركة ٢٣ آذار/مارس، في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى التوغلات والحوادث التي تقع عبر الحدود. وندين أعمال العنف التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما الهجوم على أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قتل فيه أحد أفراد البعثة. ويجب أن نتذكر دائماً أن الهجمات المتعمدة على أفراد حفظ السلام تشكل جرائم حرب، ولهذا السبب نشدد على ضرورة التحقيق في هذه الحالة، وأيضاً في حادث تحطم طائرة هليكوبتر في منطقة روتشورو مما نجم عنه مقتل ثمانية أشخاص.

على الرغم من التدابير الاستثنائية، مثل حالة الحصار التي مر عليها قريباً عام واحد، فإن الزيادة في العنف تظهر مرة أخرى أنه لا توجد حلول عسكرية بحتة. ونكرر التأكيد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك خطاب الكراهية الذي يولد التوترات بين المجتمعات. وندعو أيضاً إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة، وغير ذلك من التدابير غير العسكرية التي ترمي إلى إيجاد فرص اقتصادية للسكان وإلى بناء الثقة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمساءلة، نسلط الضوء على الإجراءات المتخذة لتعزيز التعاون القضائي فيما بين بلدان المنطقة. ونأمل من هذه الجهود أن تعطي الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم مثل استغلال الموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بها، والنقل غير المسؤول للأسلحة الصغيرة والخفيفة. وكلتا الظاهرتين تدعمان مادياً دورات العنف، وتمثلان عقبة أخرى أمام تنمية المنطقة.

وترحب النرويج أيضاً بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وتسلم بالاتجاه الإيجابي لبناء الثقة وعلاقات حسن الجوار بين بلدان المنطقة. ومؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية الذي انعقد في كينشاسا الشهر الماضي كان خطوة مهمة. ومن الإيجابي أيضاً أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت عضواً في جماعة شرق أفريقيا، ونرحب بالمحادثات الجارية في نيروبي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في شرق الكونغو.

في شباط/فبراير، ناقش فريق الاتصال الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى التطورات الإقليمية، فضلاً عن استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية. الخطوة التالية تتمثل في استخدام هذه المنصات للتمكين من العمل. ونحث جميع أصحاب المصلحة على بذل قصارى جهدهم لضمان تنفيذ خطة العمل التي أقرها المجلس في العام الماضي.

إن عدم الاستقرار قد حدد لفترة طويلة جداً حياة سكان منطقة البحيرات الكبرى. ولا بد من كفاءة تحقيق السلام المستدام لنيل الناس المستقبل الذي يستحقونه. والنرويج على استعداد للعمل مع جميع الجهات الفاعلة لتحقيق تلك الغاية.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

يشكر وفدي مقدمي الإحاطات اليوم وهم: المبعوث الخاص للأمين العام، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وممثل المجتمع المدني، السيد مهتاني.

أود في البداية أن أبرز العمل الدبلوماسي المهم جداً الذي لا يزال يُضطلع به على الصعيد الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي انعقد في كينشاسا في شباط/فبراير. ونشجع على تكثيف هذه التبادلات بهدف تعزيز حسن الجوار والتعاون.

وفي ميدان التكامل الاقتصادي، ترحب المكسيك بقبول جمهورية الكونغو الديمقراطية في جماعة شرق أفريقيا. وهذه خطوة مهمة لتوفير

ونلاحظ مع القلق المعلومات المتعلقة بالصلات بين بعض الجماعات المسلحة غير القانونية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات الإرهابية. ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أن التطبيع الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن تحقيقه من خلال التدابير العسكرية وحدها. لا بد من بذل الجهود لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري لعام ٢٠١٣ بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويجب أيضا بذل كل جهد ممكن لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، والتنفيذ الفعال لبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعزيز عمليات المصالحة الوطنية. لا يزال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، التي يستخدمها المسلحون لتمويل أنشطتهم وتعزيز قدراتهم القتالية، مسألة ملحة أيضا.

وبصفة عامة، لدينا تقييم إيجابي لزخم الحوار بين دول منطقة البحيرات الكبرى واستعدادها لتطوير تعاون عملي من أجل تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. ونرحب بدور حفظ السلام الذي يضطلع به قادة دول منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يعزز اجتماع رؤساء دول وحكومات آلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون الذي عقد في شباط/فبراير التعاون دون الإقليمي ويعجل بعملية السلام. ونلاحظ أيضا مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في نيروبي، حيث تمكنت دول المنطقة من التوصل إلى بعض الاتفاقات المهمة.

ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة لتعزيز استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن عمل الأمم المتحدة بشأن خطة العمل لتنفيذها.

ونحن، من جانبنا، على استعداد لتعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بتشجيع الحوار والتعاون البناء فيما بين بلدان

رابعا، نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات منع نشوب الصراعات في المنطقة، وكذلك في تهيئة الفرص للتنمية الاقتصادية. ويشكل إطلاق شبكة منظمات المشاريع في منطقة البحيرات الكبرى خطوة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها وتكرارها.

أخيرا، نؤكد من جديد دعمنا لعمل المبعوث الخاص لتنفيذ خطة العمل للبحيرات الكبرى، وأيضا لعمل المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمات دون الإقليمية الأخرى التي تعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة.

السيدة إيفستيغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطتهما. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمها السيد دينيش ماهتاني.

نرحب بوجود ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي بلدان أخرى في المنطقة بين ظهرانينا.

من الواضح أن الحالة المريعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تؤثر تأثيرا كبيرا على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وللأسف، على الرغم من العمليات العسكرية المشتركة التي تضطلع بها وحدات الجيش الكونغولي والجيش الأوغندي وجهود حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما فتئنا نشهد نشاطا متزايدا للجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من البلد.

ومن الأمثلة المأساوية الأخرى على ذلك السيناريو أحداث ٢٩ آذار/مارس، عندما أسقط المقاتلون طائرة هليكوبتر نشرتها بعثة الأمم المتحدة، وكان على متنها المراقب العسكري الروسي المقدم أليكسي ميزورا. ونعرب عن تعازينا القلبية لأسر وأحباء جميع حفظة السلام الذين قتلوا. ويجب إجراء تحقيق شامل وشفاف في الظروف المحيطة بالحادث، بما في ذلك من جانب الأمانة العامة، وضمان تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

ونهيب ببلدان المنطقة أن تكثف تلك الجهود بغية تحسين التعاون الإقليمي وتحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة، وتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، والحد من العنف.

وأدعو أيضا المبعوث الخاص هوانغ شيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى مواصلة العمل بالتنسيق الوثيق، بما في ذلك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيثما كان ذلك مناسباً، دعماً لبلدان المنطقة للتصدي بشكل كلي للتهديد الذي تشكله حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة، وتعزيز بناء الثقة فيما بين دول المنطقة والتمكين من تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها تتعلق بالموارد الطبيعية، التي يشكل استغلالها غير القانوني مصدراً لتمويل الجماعات المسلحة ومسبباً للنزاع في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، كما سمعنا في المجلس اليوم. ونؤيد بقوة إدراج الأفراد والكيانات الذين يتبين أنهم مسؤولون عن استغلال الموارد الطبيعية في قوائم الجزاءات. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكفالة مساءلة هؤلاء الأفراد والكيانات عن أعمالهم.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد غيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، تهنيء جمهورية رواندا المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ونعرب عن تقديرنا لها على تنظيم هذه الجلسة المهمة.

وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هوانغ شيا، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السفير صموئيل كاهولو، والخبير المستقل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد دينيش مهتاني، على إحاطاتهم الثاقبة. كما أشكر أعضاء مجلس الأمن على بياناتهم.

المنطقة. ونحن ملتزمون بالتعاون الهادف مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية وممثليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا، والسفير كاهولو والسيد مهتاني على إحاطاتهم اليوم، وكذلك رئيس لجنة بناء السلام على المشورة الخطية التي قدمها إلى المجلس بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وسأركز هذا البيان على الديناميات الأمنية في المنطقة.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما تزايد العنف نتيجة لزيادة نشاط الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية المتحالفة، وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين، والمقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، فضلاً عن عودة حركة ٢٣ مارس إلى الظهور وما أفيد به عن الصلات بين القوات الديمقراطية المتحالفة وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا. وهذه كلها تذكيرات صارخة بضرورة معالجة الفراغ الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، مع التشريد الواسع النطاق لأكثر من ١٦ مليون شخص وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان، نتيجة للعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا قلق بالغ إزاء حماية المدنيين نتيجة للعنف القبلي في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما جرى مؤخراً من استهداف لمخيمات المشردين داخلياً.

تتطلب التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى استجابة متعددة الأبعاد. وترحب المملكة المتحدة بالاتجاه الإيجابي لتعزيز التواصل الدبلوماسي والحوار فيما بين بلدان المنطقة. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات نحو التطبيع بين رواندا وأوغندا والملتقى الإقليمي الذي عقد مؤخراً لرؤساء الدول بشأن شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستضافه الرئيس كينياتا في نيروبي.

إن جلسة اليوم مهمة من نواح كثيرة.

الملكية والتكامل والشراكة. تكمل تلك الإجراءات الجهود التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

بيد أن معالجة الحالة الأمنية ليست كافية. يتحتم علينا أيضا أن نعزز التعاون بشأن التنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى. ويجري ذلك بالفعل من خلال الاستثمار الإقليمي والتجارة الجارية عبر الحدود من خلال كل من ممري وسط وشمال منطقة شرق أفريقيا، مما يبسر الحركة السلسة للبضائع والأشخاص.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام رواندا الثابت بالسلام والأمن والتنمية في منطقتنا وخارجها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بوروندي بعقد هذه الجلسة الهامة ويود أن يشكر رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل على عقد هذه الجلسة.

ويثني وفد بوروندي على الخبر المستقل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد دينيش ماهتاني؛ والسيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمبعوث الخاص للأمين العام لإحاطاتهم. ونرحب ترحيبا خاصا بالمشاركة النشطة للمبعوث الخاص والتزامه بتيسير التعاون والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وبينما يرحب وفد بلدي بالتعاون الإقليمي في مجال الاستخبارات والتوصيات التي انبثقت عن اجتماع بوجومبورا بشأن وكالات الاستخبارات الوطنية، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مشاركته في تحقيق السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بالفقرتين ١٣ و ١٤ من تقرير الأمين العام (S/2022/276)، يدحض وفد بوروندي المزاعم الواردة في الفقرة ١٣ التي تشير إلى وجود عناصر من قوة الدفاع الوطني البوروندية وأفراد من "إمبونيراكور" في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، إنها تأتي في وقت تتغلب فيه اقتصادات منطقة البحيرات الكبرى ونظمها الاجتماعية والاقتصادية على عواقب جائحة مرض فيروس كورونا، التي أدت إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، تشهد منطقة البحيرات الكبرى تطورات سياسية إيجابية وتطبيع للعلاقات فيما بين البلدان الأعضاء، مما يدفع الزخم نحو التعاون الإقليمي وزيادة التكامل.

وتأتي هذه الجلسة أيضا في وقت مناسب انضمت فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا إلى جماعة شرق أفريقيا، مما يمثل إنجازا مهما آخر نحو تحقيق الأمن في المنطقة.

ومما يشجع رواندا التدابير المتخذة خلال الملتقى الإقليمي الثاني لرؤساء الدول بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استضافه رئيس جماعة شرق أفريقيا، فخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، بعد ثلاثة أسابيع من انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية رسميا إلى الجماعة.

وترحب رواندا بنتائج ذلك الاجتماع، التي تشمل عملية سياسية تضم الجماعات المسلحة المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى الوطن. ومن المتوقع أن تؤدي تلك المبادرة، التي أيدتها الاتحاد الأفريقي، إلى استعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها بنجاح أمور أساسية لتحقيق وصون السلام والتنمية المستدامين في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى دعم هذه الجهود الإقليمية، التي تكمل إطار السلام والأمن القائم لبناء سلام مستدام في منطقة البحيرات الكبرى.

ونرحب بجهود المبعوث الخاص لتنفيذ أولويات بناء السلام، على النحو المحدد في خطة عمل الاستراتيجية الإقليمية، استنادا إلى مبادئ

القرى وينشئون جمعيات تعاونية للتنمية ويطلقون مشاريع ويستفيدون من التمويل المقدم من مصرف الاستثمار للشباب.

ويعمل الشباب في بوروندي في إطار التنمية، وليس في إطار ما ورد ذكره في الفقرة ١٣ من التقرير المعروض علينا اليوم. إنهم يحظون بدعم جيد في هذا الصدد حتى أن بوروندي قد أجرت للتو حوارا على مستوى القارة بشأن الشباب والسلام والأمن، بمشاركة سفراء الشباب من أجل السلام التابعين للاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالشباب، وأعضاء فريق الخبراء في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد أيد ذلك الحوار إعلان بوجومبورا بشأن الشباب والسلام والأمن. ورأى جميع الشباب الذين شاركوا افتراضيا وشخصيا في ذلك الحوار أنه ينبغي استخدام الشباب البوروندي كنموذج لجميع الشباب في أفريقيا.

ولذلك نحن نرفض رفضا قاطعا المعلومات الواردة في هاتين الفقرتين، والتي هي نتيجة لتلاعب سياسي من جانب المعارضة في المنفى.

وفي الختام، لن تدخر بوروندي جهدا لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية، وهي تستعد بنشاط لتولي الرئاسة الدورية لآلية الرقابة الإقليمية في عام ٢٠٢٣ بموجب الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا - نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لنا لحضور هذه الجلسة، وأود أيضا أن أشكر جميع الأعضاء على تعليقاتهم التي أدلوا بها هنا. لقد أحطت علما بها، وسننظر فيها بالتأكيد ونحن نتخذ القرارات المتعلقة باستراتيجية السلام والتنمية في الجزء الشرقي من بلدنا. في البداية، أود أن أهنيكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وعلى اتخاذكم المبادرة بتنظيم هذه الجلسة بشأن

أود أن أبدي ثلاث ملاحظات في هذا الصدد بشأن تلك الفقرة. لم ترد بوروندي رسميا على تلك المعلومات لأنها لا ترى من المستصوب الرد على أي وجميع الاستفزازات والشائعات التي تظهر على الشبكات الاجتماعية. ومع ذلك تود بوروندي أن تعلن رسميا أنها لم تنشر جيشها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب بوروندي بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا وتدعو جميع القوى الهدامة، بما فيها حركة المقاومة من أجل سيادة القانون "تابارا"، إلى إلقاء أسلحتها والعودة إلى بلدانها الأصلية.

ثانيا، إن جماعة تابارا الإرهابية، التي تتخذ من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مقرا لها، والتي ظهرت بعد الانقلاب الفاشل على الدولة في بوروندي في عام ٢٠١٥، تضم أعضاء يرتدون الزي الرسمي لعدد من الجيوش في منطقتنا، والذي يحصلون عليه بطرق متنوعة. إنها تتعاون مع جماعات إرهابية أخرى، وبخاصة القوات الديمقراطية المتحالفة، وتشكل تهديدا للسلام والأمن ليس في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضا في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

لقد عبرت جماعة تابارا الإرهابية المسلحة حدود الكونغو عدة مرات للقيام بأعمال إرهابية في بوروندي، بما في ذلك إلقاء القنابل اليدوية على المدنيين الأبرياء في مناطق حضرية، وسرقة الممتلكات، ونصب كمائن مميتة ضد مركبات نقل الركاب المدنيين العزل.

ثالثا، فيما يتعلق بالشباب، من المدهش جدا أن نسمع حديثا عن وجودهم في إيمبونيركور في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت تعتبر فيه بوروندي نموذجا للإدماج الناجح للشباب من أجل تمكينهم. ونغتنم هذه الفرصة لنسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى أن نموذج إدماج الشباب البوروندي، من خلال التعاونيات التي بدأتها حكومة بوروندي، يجري تيسيره بإنشاء مصرف الاستثمار للشباب ومصرف استثماري للمرأة، مما أدى إلى نتيجة إيجابية تتمثل في هجرة جماعية من المناطق الحضرية، حيث يغادر الشباب المدن إلى

ثنائية عديدة مع بلدان في المنطقة، مثل اتفاقية التعاون مع أوغندا في القتال ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، يوضح هذا التصميم.

ويجب إعادة السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب تحقيق هذا الهدف. ولا بد من وضع حد لما يعيشه السكان في هذا الجزء من البلد من معاناة يعجز عنها الوصف، لأننا نتكلم عن حالة استمرت لأكثر من ٢٥ عاما. ويجب أن نضع حدا لمعاناة هؤلاء السكان وأن نمنحهم الفرصة لتحسين ظروفهم المعيشية. ويدعو وفد بلدي جميع الأطراف الموقعة والضامنة والشركاء من قطاعات متعددة إلى العمل بشكل متسق لتحقيق هذه الغاية، التي لن تعود بالنفع على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وعلى المنطقة قاطبة. يجب عدم إهدار هذا الزخم في مصير منطقة البحيرات الكبرى بل يتعين الاستفادة منه.

ويقر وفد بلدي بالتأكيد بأن الكثير قد أنجز بالفعل وأنه طرأ تحسن في تطور الحالة، كما يبرز التقرير المعروض علينا، ولكن الأهداف الرئيسية، أي السلام والاستقرار والتنمية، لم تتحقق بعد. ويجب تحديد جميع التحديات التي تؤخر وتهدد تحقيق الاستقرار في المنطقة والتصدي لها.

ونظرا لضيق الوقت، سأركز بياني على بعض هذه التحديات. ففيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة الداخلية والخارجية، يساور بلدي القلق إزاء تجدد أنشطتها السلبية. إن القوات الديمقراطية المتحالفة وصلاتها بالكيانات الإرهابية على الصعيد العالمي، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وغيرها من الجماعات المسلحة، إلى جانب التصعيد غير المقبول في الهجمات التي تشنها حركة ٢٣ مارس، التي تمكنا من هزيمتها ونزع سلاحها في عام ٢٠١٣، يجب أن يكون بالتأكيد شيئاً من الماضي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وبينما نواصل جهودنا الرامية إلى إصلاح قطاع الدفاع والأمن وتعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أيد بلدي تنفيذ نهج شامل للتغلب على القوى السلبية. وكان ذلك أحد القرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة نيروبي. وستستمر

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة وبشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأود أيضا أن أرحب بيننا بحضور سعادة السيد جواو صمويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد دينيش ماهتاني، الخبير المستقل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا الإعراب عن شكري لجميع أعضاء مجلس الأمن، كما قلت من قبل.

لقد أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2022/276)، الذي عرضه علينا للتو السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تشرفت بالاجتماع به قبل يومين، عندما أجرينا حوارا جيدا حول ما يحدث في منطقتنا. يرحب وفد بلدي بالتقرير المعروض علينا، ولكننا نود أن ندلي ببعض التعليقات على مسائل مشار إليها فيه وعلى الشواغل التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن.

لسنا بحاجة إلى التذكير بأهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي لا يزال أداة هامة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار كمقدمة للتنمية المستدامة لمنطقة البحيرات الكبرى.

لقد عمل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد فيليكس - أنطوان تشيسكيدي تشيلومبو، منذ توليه السلطة وبلا كلل من أجل تغيير السردية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد اتبع سياسته المتمثلة في تعزيز حسن الجوار والتعاون مع جميع قادة المنطقة.

إن عقد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٤ شباط/فبراير في كينشاسا، ومشاركة رئيس الدولة في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى في المنطقة، وتوقيع اتفاقات

الجهود لتحقيق هذا الهدف. ومن المؤكد أن الإصلاحات التي أدخلت على النظام القضائي وتفعيل العدالة الانتقالية ستساعد في هذا المسعى. وكما أشرت في بياني، بينما لا تزال هناك تحديات، فإن التطورات الإيجابية في المنطقة والجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة في منطقة البحيرات الكبرى تستحق التشجيع. ولذلك يطلب بلدي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود جميع قادة منطقة البحيرات الكبرى.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي بدون أن أوجه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على التنفيذ المتسلسل لخطة عمله للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ في المنطقة، وكذلك على الجهود التي يواصل بذلها في إطار ولايته لاستعادة السلام في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، وبشكل أكثر تحديدا في بلدي.

وإلى جميع أعضاء مجلس الأمن، أكرر الإعراب عن امتنان شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومتها على تفانيهم والتزامهم بقضية بلدي والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن لئيتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

العمليات العسكرية المشتركة في سياق حالات الحصار ومن حيث التعاون العسكري جنبا إلى جنب مع التدابير غير العسكرية. وتدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تجري حاليا محادثات في نيروبي مع الجماعات المسلحة، المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنطقة متحدين في فريق الاتصال والتنسيق، إلى تقديم دعم واضح لإجبار الجماعات المسلحة العاملة في الشرق على تسليم أسلحتها والانضمام إلى خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، يجب أن تواصل المنطقة العمل على تعزيز مكافحة هذه الآفات. إن القرارات المنبثقة عن مؤتمر الخرطوم والجهود المبذولة في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإصدار تصاريح للأنشطة المتصلة بالمعادن خطوات إيجابية لبلدي وللمنطقة.

وفيما يتعلق بالتحدي الإنساني، الناجم إلى حد كبير عن أنشطة الجماعات المسلحة المذكورة أعلاه، تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بخلاف شراكتها مع الأمم المتحدة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية التي أطلقت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، على استعداد لقبول أي مبادرة إقليمية إيجابية أخرى يمكن أن تساعد في مواجهة هذا التحدي.

وفيما يتعلق بالتحدي المتمثل في احترام حقوق الإنسان، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تطمئن المجلس إلى أنها تواصل بذل